

اسم رسالة الماجستير: سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها
في دولة الكويت

للطالب: عبد المجيد غنيم عقشان المطيري
جامعة الشرق الأوسط – كلية الحقوق – قسم القانون
العام - 2011
إعداد الطالب:

فادي عبد الفتاح أبو ز عنونة
برنامج دكتوراة الموارد البشرية
جامعة ميد أوشن
الفصل الدراسي الثاني: 2025
اسم المشرف: د. دعاء محمد



Chapter

01

سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها في دولة الكويت



Chapter
01

تحديد القضية البحثية وتحليل أهميتها

عنوان الرسالة:

سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها في دولة الكويت

المحتوى:

- تحديد نطاق الدراسة ضمن تخصص القانون العام.
- عرض مبررات اختيار الموضوع: ندرة الدراسات التطبيقية في الكويت، وأهمية الضبط الإداري في تحقيق النظام العام.
- بيان مدى اتساق الموضوع مع معايير الاختيار البحثي:
 - الأهمية العلمية (تحليل نصوص الدستور الكويتي).
 - الجودة (دراسة مقارنة في بيئة خليجية).
 - الإمكانية البحثية (توفر النصوص القانونية والأحكام القضائية).

الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

- توضيح مفهوم “الضبط الإداري” وتمييزه عن الضبط القضائي.
- عرض تطور الضبط الإداري في الفقهين العربي والكويتي.
- تحليل الأدبيات السابقة (عبد المنعم محفوظ، نواف كنعان، الصارمي، وغيرهم).
- استخراج الفجوة البحثية: محدودية تناول التطبيقات الكويتية مقارنة بالأنظمة العربية الأخرى.

صياغة المشكلة البحثية والأهداف

• مشكلة البحث:

كيف تمارس سلطات الضبط الإداري اختصاصاتها في الكويت بما يوازن بين متطلبات النظام العام وضمان الحقوق والحريات؟

الأهداف:

- تحديد الإطار القانوني لسلطات الضبط الإداري.
- بيان الوسائل القانونية والإجرائية للضبط الإداري.
- تحليل التطبيقات الكويتية في مجالات الأمن والصحة والبيئة.
- تقييم الحدود القانونية لتدخل السلطة الإدارية.

التحليل القانوني للفصلين الأول والثاني

تحليل معمق للفصل الأول

- قدم الفصل الأول معالجة دقيقة لطبيعة الضبط الإداري وتمييزه عن الضبط القضائي.
- ويركز على أن الضبط الإداري يُعد وظيفة وقائية تهدف إلى منع وقوع المخالفات قبل حدوثها، على خلاف الضبط القضائي الذي يتدخل بعد وقوع الجريمة.
- كما يعرض الفصل التعريفات المتعددة للنظام العام ويركز على ارتباطه بالأسس الاجتماعية والأخلاقية السائدة في المجتمع الكويتي.

التحليل القانوني للفصلين الأول والثاني

تحليل الأهداف والوسائل

- في الفصل الثاني، يستعرض الباحث أهداف الضبط الإداري بصورة شاملة: الأمن، السكنية، الصحة، الآداب، والبيئة. ثم ينتقل إلى تحليل الوسائل القانونية المتاحة للإدارة، والتي تشمل الأنظمة العامة، القرارات الفردية، التنفيذ الجبري.
- هذا التحليل يكشف العلاقة العضوية بين الهدف والوسيلة، وهي علاقة أساسية في القانون الإداري.

التحليل القانوني للفصلين الأول والثاني

نقد علمي

- يُظهر الفصلان توازناً بين الجانب الفقهي والنصي، غير أن الدراسة كان يمكن أن تقدم تطبيقات عملية إضافية لتعزيز الجانب التطبيقي.
- كما أن تسلسل النقاط منطقي، لكن المقارنة مع الدول الأخرى كانت ستضيف قوة أكبر.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

